كـــلـــمـــة

وفـــد الجمهورية اليمنية

إلـــى الـــدورة التاسعة عشر

لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية

1 – 5 ديسمبر 2014م

يلقيها

السفير أمـــير ســـالـــم الـــعـــيـــدروس

نـــائـــب وزيـــر الخارجية

رئيس اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والسامة

لاهـــاي – 2014م

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم باسم وفد الجمهورية اليمنية بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر، ولنوابكم، ولبقية الأعضاء.متمنياً لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم الكبيرة في إدارة مداولاته والخروج بنتائج إيجابية تعزز من إمكانيات إنفاذ هذه الاتفاقية وتعزيز عالميتها في مختلف مناطق العالم.

ويتشرف وفد بلادي أن يتوجه بالشكر والتقدير لسعادة السفير أحمد أوزمجو مدير عام المنظمة لبيانه الافتتاحي الشامل، وكذا جهوده وجهود كافة العاملين في الأمانة الفنية بالمنظمة للتحضير الجيد لهذا لمؤتمر، متمنين له التوفيق والنجاح في أداء مهامه المستقبلية خلال ولايته الثانية لإدارة المنظمة وأمانتها الفنية.

كما لا ننسى هنا أن نحيي الجهود التي بذلها سعادة سفير جمهورية العراق سعد إبراهيم العلي رئيس الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الدول الأطراف ، في إنجاح أعمال ذلك المؤتمر.

وأود اغتنام هذه الفرصة لتوجيه التحية لسعادة سفير أوكرانيا أولكساندر هورين وسعادة سفير أوروغواي ألفارو موير زينغر، على ما قاما به من عمل فعال أثناء رئاستهما للمجلس التنفيذي خلال هذه السنة.

السيد الرئيس ،

إن وفد بلادي يؤمن بأن الدورة التاسعة عشر لمؤتمر الدول الأطراف تنعقد في وقت تحقق فيه المنظمة إنجازات متعددة على طريق تنفيذ المهام المناطة بها وفقاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، كما تقوم بجهود متواصلة في سبيل التطبيق الناجح لخطة العمل الخاصة بعالمية الاتفاقية وانضمام المزيد من الدول إليها، وكذلك التزام أعضاء المنظمة ممن لديهم مخزونات من الأسلحة الكيميائية بتدميرها وفقاً للآجال المحددة.

ونأمل في هذا الإطار أن نصل إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية ، كما ندعو كافة الدول المعنية المتأخرة بالعمل الجاد على تنفيذ التزاماتها بهذا الخصوص..

السيد الرئيس،

أسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز بعض ما قامت به اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والسامة في اليمن خلال الفترة الماضية، حيث تقوم اللجنة بجهود متواصلة في سبيل استكمال البناء التشريعي والمؤسسي والذي سيسهم بدوره في تعزيز وتفعيل دورها الوظيفي.

وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغكم أنه بعد جهود ومشاورات مكثفة استمرت لسنوات عدة داخل أروقة مجلس النواب، تم صدور القانون رقم (15) لسنة 2014 بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، تنفيذاً لالتزامات الجمهورية اليمنية لبنود اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

في إطار متصل، قامت لجنتنا الوطنية وبدعم من الأمانة الفنية للمنظمة، بتنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الاسترشادي للاستفادة من خبرات الهيئة الوطنية الباكستانية. وقد حققت المرحلة الأولى من ذلك البرنامج ثمار عدة أهمها إنشاء إدارة مختصة بالأمن والسلامة الكيميائية لدى مصلحة الجمارك اليمنية، على أمل أن تسهم تلك الإدارة الجديدة في تعزيز الأمن والسلامة الكيميائية في المنافذ الجمركية للجمهورية اليمنية. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير للأمانة الفنية للمنظمة وكذا الهيئة الوطنية في جمهورية باكستان الإسلامية، ونأمل أن يتم تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج في المستقبل القريب..

من جانب آخر، وفي مجال تنفيذ برنامج الدعم السنوي الخاص بحماية السكان المدنيين والعاملين في المجال العسكري وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فأن اليمن قامت بتقديم إعلاناتها السنوية، وكذا الإعلان عن برامج الحماية والمساعدة.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد الجمهورية اليمنية مجدداً على ضرورة استحداث آلية فعالة تلزم المنتجين والمصدرين للمواد الكيميائية المشمولة بالاتفاقية بإبلاغ اللجان الوطنية في الدول المستوردة ببيانات تفصيلية حول تلك المواد، لما لذلك من أهمية قصوى في التنسيق وتبادل المعلومات وكذا ضمان المراقبة السابقة واللاحقة للاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية، فضلاً عن إبلاغ المنظمة بذلك في الإعلانات السنوية وتفادياً للتناقض في الإعلانات المقدمة إلى المنظمة من الدول الأعضاء.

كما نعتقد بأهمية قيام سكرتارية المنظمة بتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال تحديث وتطوير قواعد البيانات وتوثيق المعلومات لدى اللجان الوطنية في الدول الأعضاء.

السيد الرئيس،

إن الدورة التاسعة عشر لمؤتمر الدول الأطراف تعتبر حدثاً مهماً وفرصة جيدة لمراجعة الخطوات المستمرة التي يتعين اتخاذها لخلق عالم خالي من الأسلحة الكيميائية.

ومما لا شك فيه أن القضايا التي سيقف أمامها المشاركون في هذا المؤتمر على مدى الأيام القادمة وما سيتمخض عن المناقشات من قرارات وتوصيات ، سيسهم في تعزيز وتطوير تنفيذ أحكام الاتفاقية وتحقيق عالميتها.

ختاماً، أتمنى لكم ولجميع الوفود المشاركة في هذا المؤتمر التوفيق والنجاح..

وشكراً ،،،،